# الدورة السادسة عشر للدول الأطراف

# في إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

## بيان

## دول مجلس التعاون الخليجي

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**معالي الرئيس، أعضاء الوفود الموقرون، السيدات والسادة المحترمين،**

**السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،**

**أدلي بهذا البيان نيابةً عن الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي يضم كل من**
**الامارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، ودولة قطر، ودولة الكويت، وبلدي سلطنة عُمان.**

**ولا يسعني في البداية سوى أن أُعرب لكم عن سعادتي الغامرة لرؤيتكم تتولون رئاسة أعمال هذا المؤتمر والذي يهدف إلى توفير منبر هام لمناقشة التقدّم المحرز، والتحديات، والمضي قدماً من أجل ضمان الإعمال الكامل لحقوق الاشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة.**

ولا تفوتني الفرصة لكي أعيد التأكيد على التزامنا الثابت ودعمنا لمبادئ وأهداف اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إذ تعتقد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن تأييد مفهوم الإدماج الكامل والمشاركة الفعّالة للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب الحياة، وذلك من منطلق أنه ليس واجباً أخلاقياً فحسب، بل مؤشراً أساسياً للتنمية المستدامة في الدول.

لقد نفّذت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تدابير تشريعية وسياسية هامة، هدفها حماية الحقوق، وتوفير الفرص المتساوية، والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة. كما أمنّت بنية تحتية سهل الوصول إليها في مختلف القطاعات والخدمات، بما في ذلك قطاع التعليم، وممارسات التوظيف الشاملة للجميع لضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

معالي الرئيس، أعضاء الوفود الموقرون، السيدات والسادة المحترمين،

تدعو دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الدول الأعضاء إلى دعم الدول النامية والدول الأقل نمواً في جهودها لضمان الإعمال الكامل لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

نرى أن تبادل أفضل الممارسات، والتعلّم من بعضنا البعض، ودعم بعضنا البعض، وزيادة الموارد المالية والمساعدة في دعم برامج ومشاريع التنمية الشاملة الخاصة بمسائل الإعاقة في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، يعكس مستوى الشراكة الدولية نحو التنفيذ الفعال للاتفاقية، وفق الأسس التي إرتكزت عليها عملية التنمية المستدامة.

كما تؤكد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على أهمية الإستماع إلى أصوات الأشخاص ذوي الإعاقة ووجهات نظرهم حول المسائل المتعلّقة بوضع السياسات والبرامج التي تؤثر على حياتهم. فمن خلال التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمع المدني كشركاء حقيقيين، نضمن دمجهم ودورهم المحوري في تشكيل مجتمعاتنا.

ختاماً، نعيد تأكيد التزامنا باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ونقف صفاً واحداً في تصميمنا على إزالة جميع العوائق وضمان المشاركة الكاملة والفعّالة للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مجالات الحياة.

وشُكراً لكم.